التحول الرقمي وعلاقته بالتحصيل الضريبي في الجزائر

-مركز الضرائب أم البواقي أنموذجا -

The digital transformation and its relationship to tax collection in Algeria

- Oum El Bouaghi Tax Center as a model -

مهدي بلوطار*

جامعة أم البواقي -الجزائر-

belouettar.mahdi@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 15 /10/ 2025 تاريخ القبول: 24 /11/ 2025 تاريخ النشر: 19 /12/2025

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى معرفة طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والتحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية أجريت بمركز الضرائب لولاية أم البواقي. وقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذا إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عيّنة حجمها 50 موظف وتحليل البيانات اعتماداً على البرنامج الاحصائي SPSS.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي ومستوى التحصيل الضريبي، ما يؤكد أهمية التحول الرقمي في تحسين كفاءة القطاع الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التحصيل الضريبي، مركز الضرائب بأم البواقي.

تصنيف *JEL*: O3 ;H21; H10.

Abstract :

This article aims to explore the nature of the relationship between digital transformation and tax collection in Algeria, through a field study conducted at the Tax Center of Oum El Bouaghi Province. A descriptive analytical approach was used, along with a questionnaire, which was distributed to a sample of 50 employees, and data analysis using the SPSS statistical program.

The study results showed a statistically significant positive relationship between digital transformation and tax collection levels, confirming the importance of digitization in improving the efficiency of the tax sector.

Keywords: Digital transformation, tax collection, Oum El Bouaghi Tax Center.

JEL classification codes: O3; H21; H10.

*المؤلف المرسل: مهدي بلوطار، belouettar.mahdi@univ-oeb.dz

I. مقدمة:

أصبح التحول الرقمي أحد المحاور الأساسية في تطوير أنظمة الإدارة الحديثة، حيث غيّر من أساليب العمل التقليدية وأسهم في تحسين أداء المؤسسات والهيئات على اختلاف مجالاتها. وفي ظل هذا التطور المتسارع، لم يعد بالإمكان تجاهل أهمية الرقمنة في القطاع الجبائي، خاصةً فيما يتعلق بعمليات التحصيل الضريبي التي تُعد من أبرز الركائز المالية للدولة. إذ يسمح التحول الرقمي في المجال الجبائي بتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والعدالة الضريبية، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص هامش الخطأ والحدّ من التهرب الضريبي.

1. اشكالية الدراسة

إنّ المشاكل التي تعاني منها إدارة الضرائب في الجزائر هي كثرة الأوراق في ملف المكلف، مع تعدد المعاملات الإدارية والمراسلات التي يرافقها بطء العمليات. وعليه، اتجهت الجهات المسؤولة عن القطاع المالي إلى إخضاع هذه الهيئة للرقمنة، نظرا للحساسية التي تتسمها هذه المصلحة باعتبار التحصيل الضريبي من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، وبالتالي أصبح من الضروري تبني مختلف أنظمة التكنولوجيا في عملية التحصيل الضريبي، وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة بين التحول الرقمي والتحصيل الضريبي في مركز الضرائب لولاية أم البواقي؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تستوقفنا الدراسة للإجابة على التساؤلين الفرعيين التاليين:

- هل يدرك موظفو الضرائب لولاية أم البواقي بأهمية التحول الرقمي في القطاع الضريبي؟
- هل هناك علاقة بين التحول الرقمي وعملية التحصيل الضريبي؟

2. فرضيات الدراسة

في محاولة للإجابة على التساؤلات السابقة، تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- لا يدرك موظفو الضرائب الأهمية الكبيرة للتحول الرقمي في القطاع الضريبي؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على عملية التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب لولاية أم البواقي.

3. أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم التحول الرقمي وأهميته في تحسين كفاءة القطاع الضريبي؛
- معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين التحول الرقمي وعملية التحصيل الضريبي.

4. منهجية الدراسة

سيتمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع التحول الرقمي كتوجه حديث لعصرنة القطاع الضريبي من أجل المساهمة في تعزيز عمليات التحصيل الضريبي، كما سيتم الاعتماد على دراسة حالة من خلال توزيع استبيان على مجموعة من موظفي مركز الضرائب بولاية أم البواقي من خلال الاستعانة ببرنامج SPSS لمعالجة البيانات.

5. تقسيمات الدراسة

سيتمّ التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية للتحول الرقمي والتحصيل الضريبي، ثم التطرق إلى الطريقة المتبعة والأدوات المستعملة في الدراسة، يتبعها عرض النتائج ومناقشتها وفقا لمحاور الاستبيان، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات. لتُختتم الدراسة بعرض النتائج المتوصل إليها وكذا الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة لهذه الدراسة.

II. التحول الرقمي

برز التحول الرقمي كخيار استراتيجي تسعى إليه المؤسسات لمواكبة العصر، هذا التغيير العميق يستدعي فهمًا واضحًا لجوهره وأبعاده، لما له من تأثير على أساليب العمل ومستقبل التنمية المؤسساتية.

ولقد تعددت المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتحول الرقمي تبعًا لطبيعة كل دراسة وأهدافها، بالإضافة إلى تخصصات الباحثين في هذا المجال.

1. تعريف التحول الرقمي

يُعرّف التحول الرقمي على أنه: "عملية انتقال المؤسسات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية، بهدف تطوير المنتجات والخدمات وابتكار حلول جديدة، إلى جانب فتح آفاق حديثة للتسويق وخلق فرص عمل تساهم في رفع القيمة المضافة للسلع والخدمات." (اسحاق، 2022، صفحة 407)

يُوضّح هذا التعريف مفهوم التحول الرقمي في سياق الشركات، حيث يتم اعتماد التقنيات الرقمية بهدف تحسين المنتجات والخدمات، وابتكار أساليب تسويقية حديثة، إضافة إلى توسيع فرص التوظيف، بما يساهم في تعزيز القيمة المضافة لما تقدمه المؤسسات من سلع وخدمات.

كما يشير التحول الرقمي إلى "توظيف التكنولوجيا لإحداث تحسينات جوهرية في أداء المؤسسات، كما يعكس اعتماد التقنيات الرقمية الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، الأجهزة المحمولة، التحليلات والأجهزة الذكية، بهدف تعزيز العمليات التجارية الرئيسية، سواء من خلال تحسين تجربة الزبائن، تبسيط الإجراءات أو ابتكار نماذج أعمال جديدة." (فاري، 2021، صفحة 34_35)

يفيد هذا التعريف بأن التحول الرقمي يمثل عملية توظيف التكنولوجيا الحديثة لإحداث تحسينات جذرية في أداء المؤسسات، من خلال اعتماد تقنيات مثل وسائل التواصل الاجتماعي، الهواتف

المحمولة والتحليلات الرقمية، بهدف تطوير تجربة الزبائن، تبسيط العمليات وابتكار نماذج أعمال جديدة تُسهم في رفع مستوى الكفاءة وتعزيز الابتكار.

كما تمّ تعريفه بأنه "مجموعة من التدخلات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الرقمية للمؤسسة، مما يُسهم في تحسين عملياتها، وتطوير منتجاتها وخدماتها، وابتكار نماذج أعمال جديدة تلبي احتياجات زبائنها."(أشقر، 2022، صفحة 12)

يشير هذا التعريف إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تستهدف تعزيز القدرات الرقمية للمؤسسة، بما يسهم في تحسين عملياتها، منتجاتها، خدماتها، نماذج أعمالها وذلك بهدف الاستجابة بشكل أكثر فاعلية لاحتياجات الزبائن.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحول الرقمي يمثل عملية استراتيجية شاملة تستهدف إدماج التقنيات الرقمية الحديثة في مختلف جوانب نشاط المؤسسات، بهدف إحداث تحول جذري في أدائها، من خلال تطوير العمليات، تحسين المنتجات والخدمات وابتكار نماذج أعمال مبتكرة. ويسهم ذلك في تعزيز تجربة الزبائن، تبسيط الإجراءات وزيادة القيمة المضافة، بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي.

2. أهمية التحول الرقمي

لم يعد التحول الرقمي في الوقت الراهن خيار استراتيجي فحسب بل أصبح الأمر حتميا لا بديل عنه بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية التي تطمح إلى مواكبة متغيرات البيئة التكنولوجية وتحقيق التميّز في تقديم خدماتها. فمع التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لم يعد التحول الرقمي مجرد عملية تقنية تقتصر على إدخال أدوات تكنولوجية في النظام المصرفي والمالي، بل بات يمثل تحولًا جذريًا وشاملًا يطال البنية التنظيمية والإدارية، ويعيد تشكيل طرق وأساليب العمل داخل البنك والمؤسسات المالية بما فيها الادارة الجبائية. فهذا التحول يشمل تحديث البنية التحتية الرقمية، إعادة تصميم العمليات الداخلية، تطوير نظم المعلومات وتحسين قنوات التواصل مع الزبائن، بهدف تقديم خدمات مالية أكثر فاعلية وكفاءة وسرعة. كما يسمح بالاستفادة من تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، تحليل البيانات الضخمة لتوقع احتياجات الزبائن وتخصيص الخدمات بما يتناسب مع سلوكياتهم وتفضيلاتهم.

وقد تزايدت الحاجة إلى هذا التحول نتيجة التغير الجذري في توقعات الزبائن، الذين باتوا يطالبون بخدمات بنكية أو مالية فورية، متاحة على مدار الساعة وقابلة للوصول من خلال مختلف الأجهزة والمنصات الرقمية. كما أن المنافسة الشديدة التي فرضتها شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) دفعت

البنوك والمؤسسات المالية إلى تبني استراتيجيات رقمية أكثر جرأة للحفاظ على حصتها السوقية. إضافة إلى ذلك ساهم التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة، سواء في التعاملات الإدارية، التجارية أو حتى اليومية، في خلق ضغط كبير على البنوك والمؤسسات المالية للاستجابة لهذه التغيرات وتقديم خدمات مبتكرة تلبي حاجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وبالتالي، فإن التحول الرقمي لم يعد خيارًا تطوعيًا، بل أصبح ضرورة تمليها الظروف، وأداة حتمية لضمان الاستمرارية والقدرة على المنافسة في بيئة مالية واقتصادية تتسم بالتغير السريع والتعقيد المتزايد. (اسحاق، 2022، صفحة 408)

3. أهداف التحول الرقمي، وسائله ومراحله

يُشكّل التحول الرقمي خيارًا استراتيجيًا تسعى المؤسسات من خلاله إلى تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات. وتحقيقًا لذلك، تعتمد على أهداف واضحة ووسائل تقنية وتنظيمية متنوعة، تقاس فعاليتها عبر مؤشرات دقيقة تعكس مستوى التقدم والجاهزية الرقمية.

1.3 أهداف التحول الرقمي

لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار مطروح أمام المؤسسات، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات العصر الرقمي، لتحقيق التقدم والريادة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. وتتبنى المؤسسات هذا التحول انطلاقًا من مجموعة من الأهداف والدوافع، في مقدمتها السعي نحو تحسين الأداء العام، تعزيز القدرة التنافسية وتقديم خدمات مبتكرة تلبي احتياجات الزبائن بكفاءة وفعالية أكبر. (محمد، 2021، صفحة 45)

يسعى التحول الرقمي إلى إحداث تحول جذري وفعّال في مختلف القطاعات من خلال دمج التقنيات الحديثة ضمن العمليات والخدمات. وتتمثّل أبرز الأهداف التي يسعى هذا التحول إلى تحقيقها فيما يلي: (أحمد و عمر، 2020، الصفحات 112-130)

أ. **رفع الكفاءة التشغيلية:** يُسهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة العمليات الداخلية من خلال أتمتة الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

ب. **تعزيز جودة الخدمات:** بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، تصبح المؤسسات قادرة على تقديم خدمات أكثر دقة وسرعة، تتماشى مع تطلعات الزبائن وتلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.

ت. **تشجيع الابتكار:** يخلق بيئة أعمال ديناميكية ومرنة تُحفّز على الابتكار المستمر، مما يدعّم تطوير منتجات وخدمات جديدة تلائم متطلبات السوق.

ث. **تحقيق التكامل المعلوماتي:** يُمكّن من توحيد البيانات والأنظمة المختلفة داخل المؤسسة، ما يسهل الوصول إلى المعلومات، ويدعم اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة وآنية.

ج. **رفع مستوى رضا الزبائن:** من خلال توفير خدمات رقمية سريعة ومخصصة، تتحسن تجربة الزبائن بشكل ملحوظ، مما يعزز ولاءهم وثقتهم بالمؤسسة.

ح. **تعزيز الحماية السيبرانية:** يرافق التحول الرقمي تطوير أنظمة أمنية متقدمة، قادرة على التصدي للتهديدات السيبرانية وضمان سلامة البيانات وسريتها.

خ. **دعم أهداف الاستدامة:** يسهم في خفض الاعتماد على الورق والطاقة التقليدية من خلال اعتماد حلول رقمية صديقة للبيئة، مما يدعم جهود الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

د. **تعزيز القدرة التنافسية:** يمكّن المؤسسات من التفاعل بمرونة وسرعة مع تغيرات السوق، والاستجابة للتحديات والفرص الجديدة بكفاءة أعلى، مما يعزز موقعها التنافسي.

2.3 وسائل التحول الرقمي

يعتمد التحول الرقمي على مجموعة من الوسائل والتقنيات التي تعمل على توجيه سلوك الفرد والمجتمعات ويمكن حصر أهمها فيما يلي: (عادل، 2024، صفحة 181_182_183)

أ. **الانترنت:** تُعدّ الانترنت جزء أساسي في حياة الناس بحيث أصبح لا يمكن أن يتصور العيش دون اتصال، وتأثيرها أوسع وأشمل وهي تمثل صورة قصوى حول ديمقراطية المعلومات تحت شعار المعلومات في كل وقت وكل مكان ولكل الناس، وباتت تمثل أهم وسائل التحول الرقمي وآلياته. (خليل، 2022، صفحة 60)

ب. **المواقع والصفحات الالكترونية:** تختلف هذه المواقع من حيث موضوعاتها واهتماماتها كالمواقع المالية، أو إخبارية كمواقع الصحف وبعضها تجارية واقتصادية لعرض السلع وبيعها، وصفحات دينية وتعليمية وترفيهية ... إلخ.

ت. **البريد الإلكتروني:** هو طريقة لإرسال واستقبال الرسائل عبر نظم الاتصالات الإلكترونية سواء كانت شبكة الإنترنت أو الإكسترانت والتي تُغني في الكثير من الأحيان عن استخدام البريد التقليدي.

ث. **مواقع التواصل الاجتماعي:** تلعب مواقع التواصل الاجتماعي تأثيراً كبيراً لا يختلف عليه اثنان في مختلف جوانب حياة الأفراد، سواء الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الدينية، أو حتى الاقتصادية. فهي تُعد أدوات رقمية تتيح للأفراد والجماعات التفاعل والتواصل ضمن الفضاء الافتراضي، من خلال مشاركة الملفات والصور، تبادل مقاطع الفيديو، وإجراء المحادثات الفورية. كما تمتاز بسهولة استخدامها وفعاليتها في تسهيل التواصل وبناء شبكات تفاعلية بين المستخدمين. في ظرف آني دون حدود لا زمانية ولا مكانية. (محمود، 2021، صفحة 88)

ج. **الهواتف الذكية:** تُعدّ التطبيقات الرقمية من أبرز الابتكارات التي شهدت انتشاراً واسعاً، خاصة في مجال التسوق الإلكتروني وقطاع الأعمال، حيث زاد الإقبال على استخدام هذه التطبيقات في تقديم

الخدمات التسويقية والترويجية. وقد ساهم هذا التوجه في تقليص التكاليف الإدارية المرتبطة بالعديد من العمليات، مما انعكس إيجاباً على خفض النفقات العامة. كما أدى التطور في مجال "الإنترنت النقال" إلى إحداث نقلة نوعية، إذ بات بالإمكان، على غرار الإنترنت التقليدي، إرسال الرسائل الإلكترونية، نشر الأخبار والمعلومات، متابعة أخبار البورصات والنتائج الرياضية، إبرام التعاقدات التجارية، فضلاً عن الوصول إلى المنصات والخدمات الحكومية.

وتُعرف هذه البيئة الرقمية على أنها مجموعة من تقنيات المعلومات التي تُمكّن المستخدمين من التفاعل والتواصل عبر تطبيقات قائمة على شبكة الإنترنت، ومن أبرزها المنصات الاجتماعية مثل فيسبوك، تويتر، ولينكد، حيث تتيح هذه الأدوات إمكانيات واسعة للتواصل الفوري وتبادل المحتوى بين الأفراد والمؤسسات...(علي، 2020، صفحة 54)

ح. **المنصات الإلكترونية: هي** وسيلة فعّالة لخدمة الأفراد من خلال تمكينهم من تلقي المعاشات، دفع الفواتير، تقديم الشكاوى، والوصول إلى المعلومات العامة ضمن إطار الحكومة الرقمية. ويُنظر إليها كأحد المظاهر الفعلية للتمكين الرقمي، نظراً لكونها من الركائز الأساسية للبنية التحتية الرقمية. هذا الدور المحوري ينعكس في تمكين الأفراد، القطاع الخاص، المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من الانخراط في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الصحة، التعليم والتجارة، مما يسهم في تعزيز الشمول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

خ. **الحكومة الإلكترونية:** يُقصد بها الأسلوب الذي يُمكّن من تنفيذ مختلف المعاملات الحكومية عبر وسائل الاتصال الإلكتروني، بما يشمل جميع مستويات أجهزة الدولة وتفاعلها مع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية. وينظر البعض إلى الحكومة الإلكترونية على أنها "حكومة الإنترنت" القادرة على تطوير قدرات الدولة من خلال تعزيز الشفافية، وتوفير استجابات آنية وفعالة، إلى جانب توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. (خالد، 2019، صفحة 135)

مما سبق، يمكن تلخيص وسائل هذا التحول الرقمي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: وسائل التحول الرقمي

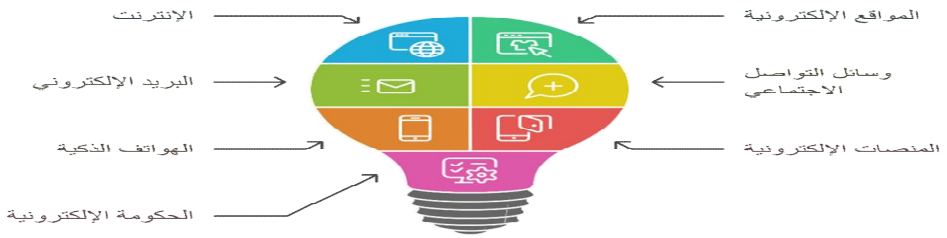

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (عادل، 2024، صفحة 181)

3.3 مراحل التحول الرقمي

يمرّ التحول الرقمي بعدة مراحل متكاملة تهدف إلى تحقيق التكيف التكنولوجي داخل المؤسسة، حيث يُعدّ التحول الرقمي عملية تدريجية تتطلب تخطيطًا دقيقًا وتنفيذًا مدروسًا لتحقيق أقصى استفادة من التقنيات الحديثة. تشمل خطوات التحول الرقمي مجموعة من المراحل التي تبدأ بتقييم الوضع الحالي للمؤسسة وتحديد الأهداف، مرورًا بتطوير الاستراتيجيات وتنفيذ الحلول الرقمية، وصولاً إلى تقييم الأداء وضمان الاستدامة. سنستعرض هذه الخطوات بشكل مفصل في هذا العنصر:

أ. التحول التكنولوجي: يتم ذلك عن طريق تحديث الأنظمة القديمة ونقل أعباء العمل إلى السحابة، ورغم التركيز على التكنولوجيا، تتطلب هذه المرحلة أيضًا تطوير قدرات تكنولوجيا المعلومات وتحسين نموذج التشغيل. من بين الفوائد المتوقعة لهذه العملية انخفاض تكاليف التشغيل، تحسين إنتاجية فرق تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز المرونة التقنية والتشغيلية. تشير التجارب إلى أن التحول من الأنظمة المحلية إلى السحابة مثل AWS يحقق وفورات تصل إلى 31% من تكاليف البنية التحتية، وكفاءة أكبر بنسبة 62% في إدارة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الميزانيات السنوية، فضلًا عن تقليل وقت التعطل غير المخطط له بنسبة 69%، وانخفاض الحوادث الأمنية بنسبة 43% سنويًا. (خولوفي، 2022، صفحة 280)

ب. التحول التشغيلي: بعد التحول التكنولوجي، يصبح من الضروري تحسين نموذج تشغيل المؤسسة والاعتماد على البيانات بشكل أكبر. يشمل ذلك الاستفادة من منصات تحليل البيانات لاستخلاص رؤى قابلة للتنفيذ، وتحسين تجربة الزبائن، وأتمتة العمليات باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. يمكن أن تركز المؤسسات في هذه المرحلة على تحسين خدمة الزبائن، وزيادة إنتاجية الموظفين، وتعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحسين التوقعات المستقبلية للأعمال، فضلًا عن اكتشاف الاحتيال ومنع حدوثه. رغم أن التحول التشغيلي أكثر تعقيدًا من التحول التكنولوجي لارتباطه بتغييرات على مستوى المؤسسة ككل، إلا أن نتائجه تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والمرونة، ما يساهم في تحقيق مكاسب كبيرة. ومع ذلك، نظرًا لبيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، قد يتطلب الأمر إعادة تقييم النموذج التشغيلي لمواكبة التطورات. (خولوفي، 2022، صفحة 281)

ت. التحول الاستراتيجي: بعد استكمال مراحل التحول التكنولوجي والتشغيلي، يمكن للمؤسسة التفكير في إعادة ابتكار نموذج أعمالها، حيث يتطلب هذا التحول إعادة النظر في كيفية تقديم القيمة للزبائن وتحقيق الأرباح. قد يتضمن ذلك استغلال التقنيات الرقمية لدخول أسواق جديدة أو التوسع في قطاعات أخرى، خصوصًا إذا كان النموذج الحالي يواجه تحديات استدامة. بالمقابل، إذا لم يكن هناك تهديد مباشر للنموذج الحالي، فقد لا يكون التحول الاستراتيجي أولوية. ومع ذلك، أي تعديل في نموذج

الأعمال قد يتطلب قدرات جديدة أو محسنة، مما يستدعي استكمال التحولات التشغيلية والتكنولوجية. (خولوفي، 2022، صفحة 282)

مما سبق، يمكن تلخيص مراحل التحول الرقمي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: مراحل التحول الرقمي

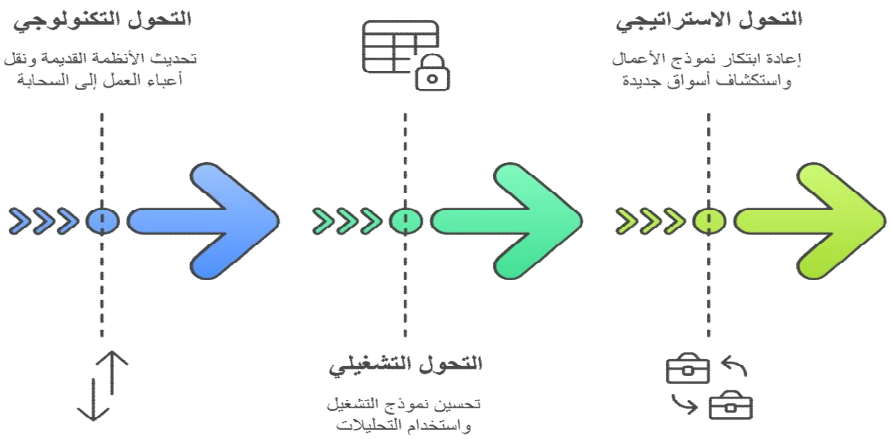

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (عادل، 2024، صفحة 185)

III. التحصيل الضريبي

يشكل التحصيل الضريبي جزءًا أساسيًا من النظام المالي للدولة، حيث يُعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العمومية. لذلك يُعد فهم الإطار النظري لهذا التحصيل أمرًا بالغ الأهمية من أجل تحسين فعالية وكفاءة الإجراءات المتبعة في جمع الضرائب.

1. تعريف التحصيل الضريبي

يُعرّف التحصيل الضريبي على أنه "مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار."(محرزي، 2003، صفحة 156)

هذا التعريف يركّز على الجانب القانوني والإجرائي لعملية التحصيل. يعني أن الضريبة، عبارة عن مساهمة إجبارية للمواطن أو المؤسسة، تنتقل إلى الدولة عبر إجراءات محددة ينظمها القانون. فالتحصيل ليس مجرد دفع، بل عملية رسمية تستند على قواعد واضحة لضمان دخول الأموال إلى الخزينة العمومية.

كما يُعرّف التحصيل الضريبي بأنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية." (حساب و بكيري، 2020، صفحة 562)

هذا التعريف يوضح أن التحصيل يتم عبر إجراءات وقواعد، حددتها القوانين المتعلقة بالضرائب وقوانين المالية المعدلة لها وكذا قانون الإجراءات الجبائية، وهذا بهدف ضمان التحصيل الفعلي بطريقة رسمية لخزينة الدولة.

كما يُعرّف بأنه "مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حصيلة الضرائب إلى خزينة الدولة." (بوزيدة، 2005، صفحة 35)

هذا التعريف يضيف عنصرًا مهما وهو دور الإدارة الجبائية، ويوضح أن التحصيل تلعب فيه الادارة الجبائية دورا هاما ولا يقتصر على دور دافع الضريبة، بل أيضًا مسؤولية أجهزة الدولة في تطبيق القوانين على أرض الواقع. فالإدارة تقوم بترجمة النصوص القانونية إلى ممارسات عملية لتحصيل الضرائب.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التحصيل الضريبي هو مجموعة من العمليات والإجراءات التي تنفذها الإدارة الضريبية بهدف تنفيذ القوانين الجبائية، من خلال نقل الالتزام الضريبي من ذمة المكلف إلى خزينة الدولة، وذلك وفقًا لضوابط قانونية وتنظيمية تضمن فعالية وعدالة جمع الموارد العامة.

2. أهداف ومبادئ التحصيل الضريبي

بغض النظر على أن التحصيل الضريبي يهدف إلى تحصيل الإيرادات، غير أنه يقوم أيضا على جملة من الأهداف التي تخدم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يرتكز على مبادئ أساسية تضمن العدالة والكفاءة والشفافية في تنفيذها.

1.2 أهداف التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن المالي في أي دولة، حيث يساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة. لذلك، من الضروري أن تكون هناك آليات فعالة لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي وضمان فاعليته في دعم الاقتصاد الوطني، حيث نجد: (الصالح، 2020، صفحة 178)

أ. الحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال تمويل موازنة الدولة بشكل مستمر: حيث تعتبر الإيرادات الجبائية من المصادر الرئيسية التي تمول الميزانية العامة للدولة، مما يسهم في تحقيق استقرار مالي واقتصادي.

ب. **تحصيل الضريبة السنوية باعتبارها من أهم الإيرادات:** تعمل الضرائب على تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة ونفقات الدولة، ما يساعد في تمويل المشاريع والمبادرات الحكومية المختلفة.

ت. **منع التهرب الضريبي:** من خلال تطبيق عقوبات محددة، تهدف الدولة إلى الحد من التهرب الضريبي وضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعال.

ث. **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** يتم ذلك من خلال زيادة مستوى الادخار عبر تقليل الاستهلاك غير الضروري بفرض ضرائب مرتفعة، مع تعزيز الاستثمارات من خلال تقديم إعانات وتخفيضات ضريبية.

ج. **فرض ضرائب مرتفعة على السلع الضارة بالصحة العمومية:** وذلك للحد من استهلاك المواد التي تضرّ بالصحة العامة وتؤدي إلى أمراض مزمنة وخطيرة.

والشكل الموالي يلخص أهداف التحصيل الضريبي:

الشكل رقم 03: أهداف التحصيل الضريبي

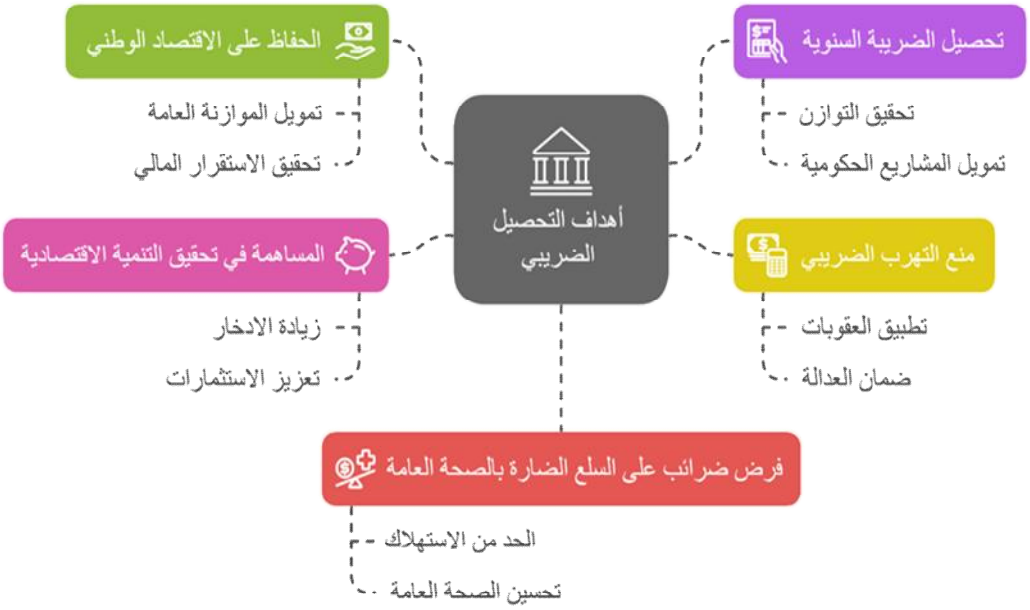

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الصالح، 2020. صفحة 78)

2.2 مبادئ التحصيل الضريبي

تعتبر مبادئ التحصيل الضريبي من الأسس التي لا يمكن تجاهلها عند تنظيم العملية الضريبية، هذه المبادئ تساهم في تحديد كيفية تطبيق الضرائب بشكل عادل وفعّال. ووفقًا للعديد من الدراسات في هذا المجال، يمكن تلخيص أهم المبادئ كما يلي: (رابح و عبد العزيز، 2022، صفحة 749)

أ. **مبدأ العدالة:** يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون جميع الإجراءات الضريبية مُعتمدة على أسس قانونية واضحة وعادلة، بحيث يجب أن تكون القوانين الضريبية مفهومة ومعلنة مسبقًا، مما يتيح للمكلفين بالضرائب التزامهم بالقوانين الضريبية دون أي تمييز.

ب. **مبدأ الملاءمة:** يرتبط هذا المبدأ بتطبيق الضريبة بطريقة تتناسب مع القدرة الاقتصادية للمكلفين، مما ينبغي أن تكون معدلات الضريبة والمبالغ المحصلة متوافقة مع الظروف الاقتصادية للمكلف بما يعزز العدالة في التحصيل.

ت. **مبدأ عدم التخصيص:** يقصد به عدم تخصيص الموارد المالية المحصلة من الضرائب لقطاعات أو مواضيع محددة، بل يتم عن طريق جمع كافة الإيرادات مهما كانت مصدرها وتخصيصها لأغراض تتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن استخدام الإيرادات الضريبية يجب أن يكون شفافًا وملائمًا لمصلحة المجتمع.

تُعدّ هذه المبادئ أساسًا قويًا لنجاح عملية التحصيل الضريبي، حيث تساعد في ضمان الشفافية والعدالة، وتساهم في تحسين التزام المكلفين بالقوانين الضريبية، مما يؤدي إلى تعزيز النظام المالي للدولة. والشكل الموالي يلخص ذلك:

الشكل رقم 04: مبادئ التحصيل الضريبي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (رابح وعبد العزيز، 2022. صفحة 142)

IV. دراسة حالة

1. طريقة وأدوات الدراسة

من أجل إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، تم تحديد أداة الاستبانة، التي بلغ عددها 53 استمارة استبيان، تم توزيعها على موظفي مركز الضرائب لولاية أم البواقي باختلاف رتبهم وذلك بالاعتماد على عملية

المسح الكلي، حيث سيتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل البيانات، وذلك بعد استبعاد الاستمارات غير المسترجعة وكذا استبعاد الاجابات غير الصالحة، قُدّر عدد أفراد العينة بشكلها النهائي 50 أي بنسبة 94.34% وبالتالي فالعينة مقبولة احصائيا. في ذات السياق تم اعداد الاستبيان على الكل المغلق من خلال طرح عبارات لها إجابات محددة، حيث تدرج الإجابة على عبارات الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم 01: درجات الموافقة على عبارات الاستبيان

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث

ولإيجاد طول فئة الدراسة، تم الاعتماد على الوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت، من خلال الصيغة التالية: الوسط الحسابي المرجح= (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل)/ عدد الدرجات 0,8=4/(1-5) وبالتالي طول فئة الدراسة هو 0,8، حيث بالاعتماد على المعطيات السابقة يمكن تلخيص جدول توزيع مقياس ليكرت كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم 02: درجات الموافقة على عبارات الاستبيان

الفئة	1 - 1.79	1,8 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحث

1.1 اختبار أداة الدراسة:

ومن أجل اختبار أداة الاستبانة، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال معاملات الارتباط بين كل عبارة بذات المحور والتي جاءت كالتالي:

الجدول رقم 03: الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول

المحور الأول "إدراك موظفو الضرائب بأهمية رقمنة القطاع الضريبي"			
رقم	الفقرة	معدل الارتباط	مستوى الدلالة
1	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة من أجل رفع كفاءة القطاع	0.817	0.0000
2	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة من أجل التقليل من الجهد	0.705	0.0000
3	يجب استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة في التحصيل الضريبي من أجل التقليل من السجلات والاستمارات	0.587	0.0000
4	إن رقمنة القطاع الضريبي يعمل على تعزيز الثقة بين المكلف وإدارة الضرائب	0.897	0.0000
5	من الضروري اعتماد إدارة الضرائب على نظام الرقمنة من أجل التقليل من حالات الغش والتهرب الضريبي	0.769	0.0000
6	يجب رقمنة قطاع الضرائب من أجل تقليل التكاليف الجبائية الخاصة بإدارة الضرائب	0.691	0.0000
7	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل تخفيض الضغط والأعباء الإدارية على موظفي القطاع	0.852	0.0000
8	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل محاربة كل فرص ممارسة الفساد المالي والإداري على مستوى هذا القطاع	0.689	0.0000
9	إن استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة يؤدي إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة	0.854	0.0000

10	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل القضاء على مشاكل البيروقراطية	0.715	0.0000
11	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة اختصارا للوقت	0.689	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يحتوي المحور الاول على 11 فقرة يعالج فيها أهمية رقمنة إدارة الضرائب، حيث يوضح الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، وتعبّر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي.

ما تمّ ملاحظته من خلال الجدول السابق، أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات المحور الأول، كلها موجبة، ضف إلى ذلك كل قيم الاحتمالات أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن فقرات هذا المحور صادقة لما وجدت لقياسه.

الجدول رقم 04: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

المحور الثاني "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على عملية التحصيل الضريبي"			
الرقم	الفقرة	معدل الارتباط	مستوى الدلالة
1	إن استعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث التصريحات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي	0.767	0.0000
2	إن استعمال نظام معلومات ضريبي يؤدي إلى ضبط عدد أكبر من المكلفين بالضريبة	0.772	0.0000
3	الاتصال والتنسيق الآلي وتبادل المعلومات الجبائية مع مختلف الهيئات يوفر مصادر ضريبية جديدة	0.602	0.0000
4	إن استخدام أنظمة الإعلام الآلي يؤدي إلى سهولة مراقبة عملية المكلفين بالضريبة	0.734	0.0000
5	يؤدي استعمال التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى زيادة التزام المكلفين بالتزاماتهم التصريحية	0.742	0.0000
6	إن تفعيل نظام التصريحات عن بعد يؤدي إلى التزام المكلفين بدفع الضريبة في أجالها المحددة	0.574	0.0000
7	إن استخدام نظام الأنترنت يؤدي إلى القضاء على مختلف التلاعبات في حساب المبلغ الفعلي للضريبة	0.738	0.0000
8	إن رقمنة قطاع الضرائب يؤدي إلى القضاء على فرص انفلات المكلفين من دفع الضريبة	0.676	0.0000
9	يؤدي رقمنة قطاع الضرائب إلى القضاء على الفساد المالي	0.320	0.0000
10	الاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات يوفر معطيات جبائية لزيادة الحصيلة الضريبية	0.640	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يحتوي المحور الثاني على 10 فقرات يعالج فيها علاقة التحول الرقمي بالتحصيل الضريبي حيث يوضح الجدول رقم 04، معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، وما تمّ ملاحظته من خلال الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات المحور الثاني، كلها موجبة، في ذات السياق كل قيم الاحتمالات أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن فقرات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ولتوضيح صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة، تم الاستعانة بالجدول الموالي الذي يبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

الجدول رقم 05: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	**0.87**	**0.0000**
الثاني	**0.93**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، أن معاملات الارتباط لكل محور لها دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 وهو ما يثبت صدق فقرات المحاور.

2.1 معامل الثبات " ألفا كرونباخ":

يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات المتعلقة بكل محور من محاور الاستبيان، والتي جاءت أعلى من النسبة المقبولة إحصائيا والمتعارف عليها عند قيمة 0,6، وبالتالي تم تأكيد صدق ثبات الاستبيان وأنه قابل للتوزيع في صورته النهائية ومقبول للدراسة والتحليل.

الجدول رقم 06: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	ثبات المحور
الأول	**11**	**0.92**
الثاني	**10**	**0.84**
معدل الثبات العام	**21**	**0.91**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

2. مناقشة النتائج:

1.2 مناقشة نتائج المحور الأول:

تمّ تحليل بيانات الإجابات المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان المتمثل في إدراك موظفو الضرائب بأهمية التحول الرقمي، باستخدام اختبار ستيودنت (t) قصد معرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة (3) أي درجة الموافقة المتوسطة أو لا، حيث تم ذلك باستخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم 07: نتائج فقرات المحور الأول

المحور الأول "إدراك موظفو الضرائب بأهمية التحول الرقمي"				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة من أجل رفع كفاءة القطاع	4.75	0.588	مرتفعة جدا
2	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة من أجل التقليل من الجهد	4.75	0.438	مرتفعة جدا
3	يجب استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة في التحصيل الضريبي من أجل التقليل من السجلات والاستمارات	4.72	0.715	مرتفعة جدا
4	إن رقمنة القطاع الضريبي يعمل على تعزيز الثقة بين المكلف وإدارة الضرائب	4.40	0.708	مرتفعة جدا
5	من الضروري اعتماد إدارة الضرائب على نظام الرقمنة من أجل التقليل من حالات الغش والتهرب الضريبي	4.65	0.533	مرتفعة جدا
6	يجب رقمنة قطاع الضرائب من أجل تقليل التكاليف الجبائية الخاصة بإدارة الضرائب	4.62	0.490	مرتفعة جدا
7	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل تخفيض الضغط والأعباء الإدارية على	4.65	0.533	مرتفعة جدا

	موظفي القطاع			
8	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل محاربة كل فرص ممارسة الفساد المالي والإداري على مستوى هذا القطاع	4.57	0.549	مرتفعة جدا
9	إن استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة يؤدي إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة	4.67	0.525	مرتفعة جدا
10	من الضروري رقمنة إدارة الضرائب من أجل القضاء على مشاكل البيروقراطية	4.60	0.590	مرتفعة جدا
11	من الضروري استخدام إدارة الضرائب لعملية الرقمنة اختصارا للوقت	4.67	0.474	مرتفعة جدا
	المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول	**4.64**		**مرتفعة جدا**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

بإسقاط المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول على مجالات درجة الموافقة المبينة بالجدول رقم 02، نلاحظ أن كل المتوسطات الحسابية تنتمي للمجال[4,2 – 5] مما يدل على أن أفراد العينة موافقين بدرجة مرتفعة جدا على فقرات المحور الأول، وهو ما يؤكده أيضا المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول، الذي ينتمي إلى نفس المجال المذكور أعلاه.

2.2 مناقشة نتائج المحور الثاني:

يوضح الجدول رقم 08 نتائج اختبار ستيودنت (t) ومتوسط درجة الإجابة الخاصة بفقرات المحور الثاني من الاستبيان:

الجدول رقم 08: نتائج فقرات المحور الثاني

المحور الثاني "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على عملية التحصيل الضريبي"				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	إن استعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث التصريحات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي	**3.97**	**1.143**	مرتفعة
2	إن استعمال نظام معلومات ضريبي يؤدي إلى ضبط عدد أكبر من المكلفين بالضريبة	**4.45**	**0.677**	**مرتفعة جدا**
3	الاتصال والتنسيق الآلي وتبادل المعلومات الجبائية مع مختلف الهيئات يوفر مصادر ضريبية جديدة	**4.25**	**0.926**	**مرتفعة جدا**
4	إن استخدام أنظمة الإعلام الآلي يؤدي إلى سهولة مراقبة عملية المكلفين بالضريبة	**4.42**	**0.675**	**مرتفعة جدا**
5	يؤدي استعمال التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى زيادة التزام المكلفين بالتزاماتهم التصريحية	**3.77**	**1.120**	مرتفعة
6	إن تفعيل نظام التصريحات عن بعد يؤدي إلى التزام المكلفين بدفع الضريبة في أجالها المحددة	**4.05**	**1.011**	مرتفعة
7	إن استخدام نظام الأنترنت يؤدي إلى القضاء على مختلف التلاعبات في حساب المبلغ الفعلي للضريبة	**4.02**	**1.049**	مرتفعة
8	إن رقمنة قطاع الضرائب يؤدي إلى القضاء على فرص انفلات المكلفين من دفع الضريبة	**3.92**	**0.944**	مرتفعة
9	يؤدي رقمنة قطاع الضرائب إلى القضاء على الفساد المالي	**4.20**	**1.090**	**مرتفعة جدا**
10	الاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات يوفر معطيات جبائية لزيادة الحصيلة الضريبية	**4.45**	**0.597**	**مرتفعة جدا**
	المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني	**4.40**		**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

بإسقاط المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني على جدول مجالات درجة الموافقة، نلاحظ أن كل المتوسطات الحسابية للفقرات رقم: 2-3-4-9-10 تنتمي للمجال

[4,2 – 5] أي أن أفراد العينة موافقين بدرجة مرتفعة جدا على هذه الفقرات، أما بقية فقرات المحور نجدها تنتمي لمجال درجة الموافقة [3.40 – 4.2[، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على ما جاء فيها. ضف إلى ذلك، نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني المقدر بـ 4.40 ينتمي هو الآخر للمجال [3.40 – 4.2[، وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على فقرات هذا المحور.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

قبل اختبار فرضيات الدراسة يجب معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، مع التحقق من خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. والجدول التالي يبيّن اختبار التوزيع الطبيعي (z):

الجدول رقم 09: اختبار التوزيع الطبيعي(z)

المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
كل محاور الدراسة	**0.037**	**0.184**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لمحاور الدراسة ككل، أكبر من 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية كالتالي:

1.3 اختبار الفرضية الأولى "لا يدرك موظفو الضرائب بالأهمية الكبيرة للتحول الرقمي":

الجدول رقم 10: نتائج اختبار ستيودنت (t) للفرضية الأولى

قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية	القرار
24,71	2.00	0.0000	قبول H_1
مستوى المعنوية: α=0.05		F=n-1=50-1=49	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي 24.71 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.00، علاوة على ذلك كانت القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من درجة المعنوية المعتمدة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه: " يدرك موظفو الضرائب بالأهمية الكبيرة للتحول الرقمي في قطاع الضرائب"، مما ينفي صحة الفرضية الأولى.

2.3 اختبار الفرضية الثانية "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على عملية التحصيل الضريبي"

الجدول رقم 11: نتائج اختبار ستيودنت (t) للفرضية الثانية

قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية	القرار
19.50	2.00	0.0000	قبول H_1
مستوى المعنوية: α=0.05		F=n-1=50-1=49	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي 19.50 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.09، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من درجة المعنوية المعتمدة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على عملية التحصيل الضريبي"، مما ينفي كذلك صحة الفرضية الثانية.

V. الخاتمة

لقد تناول المقال الأسس المفاهيمية للتحول الرقمي والتحصيل الضريبي، باعتبارهما من أهم مظاهر التحديث في الإدارة المالية والجبائية. حيث تم التطرق إلى مفهوم التحول الرقمي، أهميته وأهدافه، مع إبراز دوره في تحسين أداء المؤسسات من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة. كما تمّ تناول التحصيل الضريبي كأحد تطبيقات التحول الرقمي في المجال الجبائي، والذي يهدف إلى تسهيل إجراءات دفع الضرائب، تعزيز الشفافية وتقليص التهرب الضريبي. ويبرز المقال العلاقة التكاملية بين الجانبين، باعتبار أن الرقمنة أصبحت أداة استراتيجية لتطوير أنظمة التحصيل الضريبي ورفع كفاءتها.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها في الآتي:

- إن استخدام الرقمنة بمركز الضرائب لولاية أم البواقي سوف يؤدي حتماً إلى تعزيز الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية؛ كما يساعد على اختصار الوقت، التقليل من الجهد والتكلفة، بالإضافة إلى تخفيض الضغط والأعباء على موظفيها، ناهيك عن محاربة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري؛

- إن استعمال أنظمة الإعلام الآلي بمركز الضرائب لولاية أم البواقي واستحداث "تصريحات عن بعد" يؤدي إلى محاربة كل أشكل الغش والتهرب الضريبي، الأمر الذي ينعكس إيجابا فيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مايلي:

- يُعد تأهيل الموارد البشرية عاملاً حاسمًا في إنجاح هذا المسعى، إذ يجب تمكين الموظفين من استغلال الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) والوسائط الرقمية؛

- إن التحول الرقمي يتطلب استثمارات معتبرة من حيث الموارد التقنية والبشرية، وهو ما قد يمثل تحديًا خاصًا بالنسبة لقطاع الضرائب في الجزائر والذي يعاني من محدودية إمكانيات البنية التحتية المناسبة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية.

VI. المراجع

- أحمد ي، عمر خ. (2020). التكنولوجيا الرقمية كأداة للتنمية الاقتصادية: رؤية مستقبلية للتحول الرقمي في المؤسسات. المجلة العربية للإدارة. عمان.
- اسماعيل أ، عثمان ش. (2022). التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة. القاهرة.
- أشقر أ ت. (2022). مرتكزات التحول الرقمي وعلاقتها في تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة في وزارة الداخلية الفلسطينية. مجلة الاقتصاد والادارة. فلسطين: المحافظة الشمالية.
- الصالح م. (2020). التحصيل الضريبي واقع وآفاق. مجلة الاحياء. الجزائر.
- بشرى حسين الحمداني. (2015). التربية الاعلامية ومحو الأمية الرقمية. القاهرة: دار وائل للنشر والتوزيع.
- بن يوسف ن. (2022). دور التحول الرقمي في تحسين الايرادات الجبائية: حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير. الجزائر.
- بوثلجة ن. (2023). الحوكمة الرقمية والجباية: آفاق التكامل في عصر الرقمنة. مجلة الدراسات المالية. الجزائر.
- بوزيدة ح. (2010). جباية المؤسسات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بولحية ع، بوجاجة أ، لحيلح ط. (2022). أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي: حالة مركز الضرائب بجيجل. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة.
- حساب م ل، بكيري ج ا. (2020). نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما: حالة الادارة الضريبية لولاية الأغواط. مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- حسين م، عبد المالك ب. (2014). إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي: حالة مديرية الضرائب بالمسيلة للفترة 2018-2022. مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد.

- شاكر علي غانم. (2017). دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي: دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- شعباني لطفي وآخرون. (2017). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري. المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية أيام 6 - 8 نوفمبر 2017. عمان.
- عبد اللاوي عبد السلام. (2017). أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر. مجلة صوت القانون.
- علي قناص، ويونس زين. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.
- محمد عباس محرزي. (2003). اقتصادية الجباية والضرائب (المجلد 3). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- منير بن عروق، ومريم مسقم. (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. مجلة دينة للدراسات العلمية الاكاديمية.
- نجم عبود. (2009). الإدارة والمعرفة الإلكترونية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- نعيمة آكلي. (2015). فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي. ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر 2015. الجزائر.
- وشان احمد، بلعزوز بن علي. (2017). الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.